

## دور المدينة الصناعية في السلللمانفة - عربف فف فشفف

### الاسفمماراف اءلففة والأءنبلفة

ا.م.د. فونس على

قسف السفااء /كلفة الفءارة- ءامعة السلفمانفة

م.م. فامانء ءلال

قسف اءاسبة /كلفة الادارة و الاقصاد- ءامعة الففمفة البشرفة

#### الملمص

قد اصبء مسألة النمو والفمفة الاقءصاءفة مشروءة بقءرة القءاع الصناعف؁ وبما ان من المقوماف الرئفة للشوء وءطور الصناعة وءود اماكن ومناطق ففها ءءماف و مقوماف اساسفة؁ لءا فبرز دور المءن الصناعية فف فءقف هذه الاهداف وبالاخص فف ءذب الاسفمماراف اءلففة والاءنبلفة. وهذا البء ففناول ءراسة و فقوفم دور المءففة الصناعية فف مءافظة السلفمانفة من ءلال فءقف وءشفص الءلل والمعوقاف الموءوءة فف فلك المءففة؁ وكءلك فءقف وءقفم اسءراءفءفاف وءلول للءغلب على هذه المعوقاف؁ ومن فم الاسءفافة منها فف فشفف و ءذب الاسفممار اءلفف والأءنبلف.

ومن اهم الفءافء الفف فوصل ففها البء انه على الرغم ضعف البنة الفءفة و المشاكل والعقباف المالفة الاءرففة امام المسفمرفن اءلففن و الاءانب؁ الا ان دور المءففة الصناعية فف السلفمانفة فف اسءلال الموارء اءلففة و ءلق فرص العمل عالفة نسبفا و اء فبلغ (٦١٪) و (٨٠٪) على الفوالف. علىه من الضرورف ءءومة الاءلفم (الءهاف المعنفة فف مءافظة السلفمانفة) العمل على وضع السفااساف الاقءصاءفة و الفءارفة المناسبة لءشفف المسفمرفن اءلففن و الاءانب لانشاء مشارفعهم و فوظفف اسفممارفهم ءاءل المءففة الصناعية السلفمانفة؁ وءلك عن فرفق زفاةءء الوافز و الاءفاءاف الضرفبفة والعمل على انشاء مصرف خاص بءمول المشارفع ءاءل المءن الصناعية.

**الكلماف المءاففة:** المءن الصناعية؁ فشفف و ءذب؁ الاسفمماراف اءلففة و الأءنبلفة؁ ءراسة فءلفلفة؁ مءافظة السلفمانفة؁

اءلفم ءورءسءان - العراق.

**Abstract:**

It has become a subject of growth and development conditional on the role of the industrial sector, which is place and areas where fundamental services are constituents is the main components to development of the industry. Therefore, the industrial Zone has a significant role in achieving these goals, and especially in attracting domestic and foreign investments. Additionally, this research deals with the study and evaluation of the role of industrial Zone in the Sulaimani governorate by identifying and diagnosing problem and obstacles in the industrial Zone in the Sulaimani governorate, as well as to identify and provide strategies and solutions to overcome these obstacles, and then use them to encourage and attract domestic and foreign investments.

Besides, the most important findings of the study that despite suffering the Sulaimani industrial Zone of lack infrastructure, financial and administrative obstacles for investors (domestic and foreign), but the role of industrial zone of Sulaimani in the exploitation of local resources and job creation relatively high, which is (61%) and (80%), respectively. Thus, it is necessary Kurdistan government (The concerned authorities in the province of Sulaimani) Work on the appropriate economic and trade policies to encourage domestic and foreign investors to set up their projects and invest capitals within the industrial zone of Sulaimani, which is by increasing the incentives and tax breaks, and work to establish a private bank to finance projects within the industrial zone.

**Key words:** Industrial Zone, encourage and attract, domestic and foreign investments, an analytical study, the province of Sulaimani, Kurdistan Region – Iraq.

**المقدمة:**

منذ العقد الاخير من القرن العشرين تحولت الانظمة في الاونة الاخيرة من سيطرة القطاع العام الى اعطاء اولوية اكثر لنشاط القطاع الخاص على العموم و القطاع الصناعي الخاص على وجه التحديد، حتى قد اصبحت مسألة النمو و التنمية الاقتصادية مشروطة بقدرة القطاع الصناعي الخاص. وبما ان من المقومات الرئيسة لنشوء و تطور الصناعة الا وهي وجود اماكن و مناطق التي فيها الخدمات الاساسية، لذا تبرز دور المدن الصناعية في تحقيق هذه الاهداف و بالاحص في جذب الاستثمارات المحلية و الاجنبية، ومن خلال تقديم البنية و الخدمات الصناعية الاساسية .

ان اقليم كردستان على العموم و محافظة السليمانية على وجه التحديد، يتمتعان بالعديد من المزايا الاقتصادية و الاجتماعية و السياسة و الامنية المتنوعة الضرورية لجذب الاستثمارات الاجنبية ، و تشجيع و تفعيل الاستثمارات المحلية . لقد اهتمت حكومة الاقليم بتشجيع الاستثمارات المحلية و الاجنبية من خلال تأسيس هيئة الاستثمار في اقليم كردستان سنة ٢٠٠٦ (تسريع قانون

الاستثمار) و كذلك انشاء ثلاث مدن صناعية في محافظات (السليمانية ، اربيل و دهوك). و التي ادت الى زيادة الاستثمارات المحلية عموما و في القطاع الصناعي على وجه الخصوص، الا انه بسبب عدم اصدار أي قانون او تعليمات الخاصة بالعمل و تنظيم المدن الصناعية الثلاثة، تبقى هذه المدن الصناعية خارج الخطط التنموية .

### ١. اهمية البحث :

تأتي اهمية البحث كونه يتناول دراسة و تقييم دور المدن الصناعية في محافظة السليمانية من خلال تحديد و تشخيص الخلل و المعوقات الموجودة فيها ، و كذلك تحديد و تقديم استراتيجيات و حلول للتغلب على مشاكل هذه المدن ، و من ثم الاستفادة منها في تشجيع و جذب الاستثمار المحلي والأجنبي في اقليم كردستان- العراق.

### ٢. مشكلة البحث:

تمثل مشكلة البحث على رغم من توافر مقومات كثيرة لاقامة المدن الصناعية في محافظة السليمانية، الا ان ضعف البنية التحتية و الخدمات الاساسية من المعوقات الرئيسية لعملية جذب و تشجيع الاستثمار داخل هذه المدن .

### ٣. فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان المدن الصناعية في السليمانية – عربت تلعب دورا في تشجيع الاستثمارات المحلية و الاجنبية. وان ضعف و عدم كفاية البنية التحتية في المدن الصناعية و وجود المشاكل و المعوقات يؤدي الى عدم رغبة المستثمرين لاقامة مشاريعهم في هذه المدن ؟.

### ٤. هدف البحث:

يهدف البحث الى:

اولا. التحليل الاقتصادي المقارن للمشاريع المقامة داخل المدن الصناعية و خارجها .

ثانيا. تحليل و تقييم دور المدن الصناعية في استغلال الموارد المحلية و تقليل معدلات البطالة في محافظة السليمانية و مدى مساهمتها في جذب الاستثمارات المحلية و الاجنبية .

ثالثا. تحديد و تشخيص المعوقات التي تواجه المستثمرين داخل المدن الصناعية ، وكذلك تقديم المقترحات لتطوير المدن الصناعية و كيفية الاستفادة من مميزات المدن الصناعية .

**٥. نطاق البحث:**

- مكانيا: يتضمن المشاريع الصناعية المرخصة من قبل هيئة الاستثمار – السلمانية في داخل المدن الصناعية (عربت/ السلمانية).

- زمانيا: يغطي البحث المدة الممتدة بين (٢٠٠٦ – ٢٠١٦) .

**٦. اسلوب البحث (منهج البحث):**

من اجل تحقيق اهداف البحث تم الاعتماد على المنهج التحليلي – الوصفي و باستخدام المؤشرات المالية و الاقتصادية استنادا الى البيانات الرسمية المنشورة من قبل هيئة الاستثمار في اقليم كردستان.

**٧. اطار و هيكل البحث:**

ومن اجل الوصول الى هدف البحث فقد تم تقسيم البحث الى مبحثين رئيسين، يتناول المبحث الاول (المدن الصناعية: مفهومها ، ومقوماتها و عوائقها) ، بينما المبحث الثاني الذي اختص بالجانب التطبيقي (دراسة و تحليل البيانات الخاصة بالنشاط و الاستثمار المشاريع داخل المدن الصناعية و خارجها. واخيرا توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات و المقترحات .

## المبحث الاول

### "الاطار النظري للبحث"

#### المدن الصناعية: مفهوماها، ومقوماتها وعوائقها

بعد الحرب العالمية الثانية و كنتيجة للتطور التكنولوجي ، ازدادت و انتشرت عدد من المجمعات و المدن الصناعية في الكثير من الدول مثل بريطانيا و الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد السوفييتي (سابقا). حيث برزت دور المدن الصناعية في الدول المتقدمة كوسيلة من وسائل التنمية و التطوير القطاع الصناعي، في حين في الدول النامية ان اقامة المدن الصناعية في البلدان النامية غالبا من اجل جذب و تشجيع الاستثمارات المحلية و الاجنبية. وعلى الرغم من وجود عدد كبير من المدن الصناعية في كثير من دول العالم، لكن العمل مستمر لانشاء المزيد منها و بمواصفات عالية من اجل توفير بنية تحتية متطورة و كذلك تقديم تسهيلات متنوعة و حوافز كثيرة للمستثمرين المحليين و الاجانب بهدف تخفيض تكلفة راس المال المستثمر في المدن الصناعية (مصباح، ٢٠١٢ : ١٧) .

#### اولاً: مفهوم المدن الصناعية:

تعدد وجهات نظر الباحثين بخصوص المدن الصناعية، بحيث تتنوع و تتعدد المدن الصناعية وفق طبيعة الانشطة التي تمارس فيها و تطورها تاريخيا، لذا من الضروري عرض مفهوم المدن الصناعية من خلال اربعة مفاهيم رئيسية :

#### ١. المجمعات الصناعية (Industrial Estates)

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "المجمع الصناعي" بأنه قطعة من الأرض تم تطويرها و ثم تقسيمها إلى وحدات صناعية حسب خطة قومية شاملة، مع توفير البنية التحتية و خدمات المرافق الأساسية، وقد يشمل التقسيم توفير أبنية صناعية جاهزة، كما أنه قد يشمل توفير خدمات صناعية مشتركة لعدد من المشاريع التي ستقام فيها (مقداد و القدرة، ٢٠٠٩ : ١١) .

#### ٢. المنطقة الصناعية (Industrial Area)

عرف منظمة الأمم المتحدة " المنطقة الصناعية بأنها عبارة عن مساحة معينة من الأرض تقع ضمن النسيج الحضري للمدن و تخصص للصناعات المختلفة ، أي أنها عبارة عن تجمع صناعي غير منظم، لتشكل منطقة منظمة " (الأمم المتحدة، ٢٠٠٧ : ٦). أو انها عبارة عن قطعة من الأرض، تضم مجموعة من المصانع مزودة بكافة الخدمات و المرافق العامة، ثم توزع قطعة الأرض تلك إلى أقسام صغيرة، يخصص كل منها لإنشاء مصنع أو مشغل معين . وكذلك يعرف Bale "المنطقة الصناعية" بأنها مواقع أدخلت عليها التحسينات لتشكل عاملا محفزا لإنشاء الصناعات بكل أنواعها و أحجامها ، وأن الخدمات المقدمة في المنطقة الصناعية تقتصر على تحديد الأراضي المخصصة للمشاريع الصناعية بتخصيص مساحة معينة رسمياً للاستعمال الصناعي لكل مشروع حسب حاجته، و حسب تقدير الجهات ذات العلاقة بهذه الحاجة، فضلا عن مد الطرق دون تقديم أي خدمات ، ويصبح كل مشروع مسؤول عن إدارة مشروعه لعدم وجود إدارة موحدة. (Bale ، ١٩٩٨ ، التنير، ١٩٩٧ : ١٨) .

في ضوء ماسبق لا بد هنا من التفريق بين " التجمع الصناعي والمنطقة الصناعية"، ففي التجمع الصناعي هناك تقديم لحافز إثمائي أولي، يتمثل في ( الأرض، والمباني، والمرافق والخدمات، على أسس ثابتة ومستمرة، بحيث تشكل دافعا لإنشاء الصناعات.) في حين في المنطقة الصناعية فإن الحافز الإثمائي محدد بتوزيع الأراضي ففرزها ثم تحسينها، وتنتهي العملية ببيع القطع المخصصة للصناعات (مقداد و القدرة، المصدر السابق : ٩).

### ٣. المناطق الصناعية المؤهلة : ( Qualified Industrial Zone -QIZ)

تقع المناطق الصناعية المؤهلة في المدن والمناطق الصناعية التي تقدم مرافق البنية التحتية و الحوافز التي يحتاج إليها المشروع الجديد للنجاح (القدرة و محمد، المصدر السابق : ٣٩). وجدير بالذكر فان أي منطقة تمت تسميتها بالمناطق الصناعية المؤهلة يسمح للبضائع المنتجة فيها دخول الاسواق دون رسومات جمركية و ضرائب ودون اشتراط تحقيق منفعة متبادلة، ودون وجود حد أعلى للحصص السوقية، وذلك بشرط استيفاء هذه المنتجات لشروط المنشأ في تلك الدولة (مطاريد و محمد، ٢٠٠٧ : ٤١؛ مقداد و القدرة، المصدر السابق : ١٣).

### ٤. المنطقة الحرة : ( Free Zone)

تعرف المنطقة الحرة بأنها جزء محدد من قبل جهة ادارية تشريعية أعلى في دولة معينة وتكون معزولة عن أراضي تلك الدولة، واقامة الصناعات والنشاطات الاستثمارية الأخرى بمعزل عن القيود الإدارية والتنظيمية و في حدود ما تنص عليه القوانين التي تنظم تأسيسها، ويسمح فيها باستيراد البضائع وتخزينها واعادة تصديرها (زويدي، ٢٠٠٨ : ٢٢). ولقد تطور مفهوم المناطق الحرة مع تغير طبيعة عملها وتنوع أنشطتها لتشتمل على الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية وحتى على الخدمات الزراعية وتقنية المعلومات، و تعرف المنطقة الحرة وفقا للمفهوم الشامل بأنها " جزء من أراضي الدولة يقع عادة في موقع إستراتيجي بالقرب من ميناء بحري أو جوي أو طرق بري دولي، يخصص للإستثمار الأجنبي والمحلي في مجالات صناعية وتجارية وخدمية، وذلك من أجل تحقيق أهداف إقتصادية واجتماعية معينة، ويخضع لنظام اقتصادي خاص يختلف عن النظام السائد في الدولة المضيفة (البيضائي و ثجيل، ٢٠٠٦ : ١٧).

### ثانيا: نشأة المدن الصناعية :

تعود نشأة المناطق الصناعية الى العصور الوسطى بتحديد في عهد الامبراطورية الرومانية، و ذلك بهدف زيادة النشاط الاقتصادي لتحقيق مصالح و اهداف الامبراطورية (عبدالله، ١٩٩٤ : ١٣٣). أما أول منطقة صناعية فقد اقيمت في أواخر القرن التاسع عشر في مدينة مانشستر ببريطانيا عام ١٨٩٦\*. في حين انتشرت المناطق الصناعية بشكل واسع منذ منتصف القرن العشرين

\* انشاء المناطق الصناعية في الدول المتقدمة (مدينة شيكاغو بالولاية المتحدة الأمريكية في العام ١٨٩٩، منطقة الصناعية في مدينة نابولي الايطالية في العام ١٩٠٤، بينما على مستوى الدول النامية (اول المناطق الصناعية في المغرب في العام ١٩٦٠، المناطق الصناعية في سنغافورة و الفلبين و اليمن في العام ١٩٧٠، المناطق الصناعية في جمهورية مصر في العام ١٩٧٣).

في كل الدول المتقدمة و النامية ضمن خططها التنموية ( صالح ، ١٩٨٥ : ٢٦١). أما في الوقت الراهن، فإن الهدف من انشاء المناطق الصناعية بالنسبة لجميع الدول ( المتقدمة و النامية) على حد سواء هي زيادة النمو في القطاع الصناعي و توفير فرص العمل وكذلك اعادة تنظيم الانشطة الصناعية من خلال نقل الصناعة من الأماكن المكتظة بالسكان الى مناطق أكثر ملائمة و متوفرة بالمقومات و الخدمات الاساسية (مقداد و القدرة، المصدر السابق : ١٤).

### ثالثا: مقومات نجاح المدن الصناعية:

من مقومات نجاح المدن الصناعية، وضع الخطط اللازمة و اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية و المالية و الفنية لهذه المناطق باعتبارها وسيلة فاعلة لتحقيق الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسة (اسعد و هند ، ٢٠٠١)، و أدناه أهم المقومات الاساسية لنجاح المدن الصناعية :

١. الاستقرار الامني و السياسي: ان الاستقرار الامني و السياسي يعنى توفير الامان في حياة المواطنين و قلة الاضطرابات و كذلك الاستمرارية في علاقات البلد السياسية و الاقتصادية مع البلدان الاخرى. ان وجود المنازعات الداخلية و اضطرابات العمال و التغير السريع للحكومات و الحروب الداخلية من الاسباب التي تؤدي الى هروب رأس المال و كذلك من معوقات جذب و تشجيع الاستثمار المحلي و الاجنبي في اي بلد ( فاضل و جواد، ٢٠١١ : ٩ ; البيضائي و ثجيل ، المصدر السابق: ٢٣٤).

٢. الاستقرار الاقتصادي و الاستثماري: ان توفير المناخ الملائم للاستثمار تعتمد على درجة الاستقرار في الاوضاع الاقتصادية في البلد، اما في حالة التغير الدائم للسياسات الاقتصادية الكلية (السياسات المالية و النقدية و التجارية) بشكل مستمر و عدم ثباتها، و عدم وجود قوانين واضحة حول الانشطة الاستثمارية و تداخل السلطات و القرارات الاقتصادية في بعض الاحيان، كل هذه الامور تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على اداء المستثمرين و نجاح المدن الصناعية (الكواز و اخرون، ٢٠١٢ : ١٥٦).

٣. توفر الاطر القانونية و التشريعية: حيث ان وجود القوانين و التشريعات الملائمة و الداعمة للمدن الصناعية سيؤدي الى استقطاب و توطين الاستثمارات بداخلها، و لا بد أن تأخذ القوانين و التشريعات بنظر الاعتبار النقاط الاتية: (الزيدان، ٢٠٠٤ : ٦٤):

\* وضوح الفقرات القانونية التي تربط المستثمرين و إدارة المدن الصناعية، وذلك لتجنب التضارب فيما بينها و بعيدا عن الاجتهادات في التفسير.

\* تقارب قوانين المدن الصناعية مع القوانين و انظمة الدولة ذات العلاقة، لتجنب التضارب بين مصالح المستثمر و الدولة .

\* المرونة و الشفافية في تطبيق القوانين و التعليمات، بحيث تاخذ بنظر الاعتبار حرية النشاط الاستثماري و الاقتصادي.

\* الديمومة و الثبات النسبي للقوانين سيما ما يتعلق بنشاط المستثمر و بنود العقد الاستثماري و الحوافز الممنوحة له.

٤. الموقع الجغرافي : ان اختيار الموقع الجغرافي الملائم لاقامة المدن الصناعية يعد عاملا مهما في جذب الاستثمار، وفي اختيار الموقع الملائم لا بد من الاخذ بنظر الاعتبار الامور الاتية: ( فاضل و جواد، المصدر السابق: ٩)
- \* ان يكون الموقع قريبا من المواد الاولية و مصادر الطاقة .
  - \* ان يكون الموقع قريبا من الاسواق المحلية والخارجية .
  - \* ان يكون الموقع قريبا من الطرق و المواصلات الدولية ( البرية و البحرية و الجوية).
  - \* ان يكون الموقع قريبا من المدن الكبرى للاستفادة من الخدمات المتوفرة فيها.
  - \* ان يكون الموقع بعيدا عن المجتمعات السكنية ليشجع على استمرار نشاط المدن الصناعية و توسيعها في المستقبل .

٥. الايدي العاملة المؤهلة و الرخيصة : يعد توفر الأيدي العاملة ذات التأهيل العلمي والتقني الملائم والعمالة الرخيصة من العوامل المهمة لجذب الاستثمارات، ويتأثر مستوى القوى العاملة بحجم المدن الصناعية وأنشطتها ومستوى تطورها ، أما نوعية العمالة المطلوبة فتتأثر بنوعية الاستثمارات المقامة داخل المدن الصناعية ومدى إستخدامها للتقنية الحديثة و المتطورة (الكواز و اخرون، المصدر السابق : ١٥٥).

٦. الموارد المالية و القدرة التمويلية : إن إقامة المدن الصناعية يتطلب تخصيصات مالية من قبل الحكومة وبالتالي يعتمد إنشائها على القدرة التمويلية للحكومة المضيفة (الكواز و اخرون، المصدر السابق : ١٥٥).

٧. توفر البنية التحتية اللازمة والضرورية: البنية التحتية هي العوامل الاساسية لجذب الاستثمارات خاصة للمشاريع الصناعية الكبرى. البنية التحتية تتمثل في توفير خدمات مساعدة لعمل المدن الصناعية كطرق و المواصلات الداخلية والخارجية، وخدمات المطارات وسكك الحديد وخدمات النقل البحري ، اقامة شبكات الماء والصرف الصحي وتوفير الكهرباء وتوزيعها ، كذلك نظم الاتصالات ومستودعات الخزن بأنواعها المختلفة إضافة الى الأبنية للدوائر والمكاتب ، خدمات شركات التأمين و المكاتب التجارية والخدمات المصرفية، مؤسسات التمويل و التسويق... الخ. ( فاضل و جواد، المصدر السابق : ١٠ ; مقدار و القدرة، المصدر السابق : ٤٣ ).

٨. البنية التسويقية الجيدة و الكفوءة: من نجاح العملية التسويقية لمنتجات المشاريع داخل المدن الصناعية، وضع خطة تسويقية تهدف الى: ( الزيدان، المصدر السابق : ٦٤).

أ: تعريف العالم بالمدن من خلال المشاركة في المعارض الدولية وعقد الندوات والمؤتمرات و دعوة المعنيين من دول العالم لزيارتها.

ب: انشاء شركات تسويقية ذات امكانية مالية و ادارية كبيرة تكون قادرة على تسويق منتجات المدن الصناعية و منافسة الشركات الاخرى.

٩. الادارة و التنظيم الملائم و السليم: ان الاساليب الادارية الفعالة و الملائمة لها دور كبير في تسريع عمل المستثمرين دون اجراءات معقدة و جهود كبيرة و كلف عالية، ان الاجراءات الادارية و التنظيمية في المدن الصناعية تتطلب ( فاضل و جواد، المصدر السابق :١١):

أ: اختيار الادارة الكفوءة و المؤهلة للعمل في المدن الصناعية و منحها صلاحيات كافية لتجاوز الاجراءات الروتينية و تحقيق عامل السرعة في الانجاز.

ب: وجود تنسيق بين ادارة المدن و الدوائر الحكومية الاخرى و ذلك لتحقيق عدم الازدواجية في القرارات و الاجراءات.

ج: تحديث اساليب العمل و الاستفادة من الوسائل التكنولوجية الحديثة سيما وسائل الاتصالات و المعلومات للملاك الادارى و باقى العاملين بهدف رفع كفاءتهم و يذلل المعوقات.

د: المرونة في تعامل مع المستثمرين و في تطبيق القوانين فضلا عن الابتعاد عن التعقيدات الادارية و البيروقراطية.

١٠. المزايا و الحوافز: ترتبط قدرة المدن الصناعية في جذب الاستثمارات بمدى تقديم المزايا و الحوافز سيما المالية و التجارية و الكمركية و الخدمية و غيرها ، و تتفاوت الدول فيما بينها حول حجم الحوافز و الاعفاءات الممنوحة للمستثمرين\*، و بشكل عام من الممكن بيان الحوافز و المزايا التي تقدمها الدولة لجذب الاستثمارات في النقاط الاتية ( فاضل و جواد، المصدر السابق :١٣):

أ: إعفاء الاستثمارات القائمة في المدن الصناعية من كافة الضرائب و الرسوم سيما الضرائب المفروضة على راس المال و الايرادات و الأرباح و دخل العاملين، وكذلك اعطاء حرية كاملة لحركة راس المال و الأرباح.

ب: عدم إخضاع الاستيرادات و الصادرات (المواد الأولية، السلع الوسيطة، السلع المنتجة، المعدات و المكائن التي يتطلبها المصنع، مستلزمات البناء و التشغيل) في المدن الصناعية الى قيود الاستيراد و التصدير ، وكذلك منح القروض الميسرة للمشاريع الصناعية التصديرية .

\* فبعض الدول تمنح الحوافز بشكل مطلق (كالاغفاءات الضريبية)، و أخرى تحددها بنسبة معينة أو قد تمنحها لمدة زمنية معينة أو قد تكون مشروطة بإداء المشروع .

ج: تسهيل الاجراءات الادارية وخصوصا ما يتعلق بتراخيص العمل و المعاملات التي تتم بين المشاريع المستثمرة والأجهزة الحكومية ذات العلاقة.

د: عدم وضع شروط تحد من إستخدام العمالة الأجنبية في مشاريع المناطق الحرة واعطاء تسهيلات معينة للدخول والإقامة.  
هـ: اعداد الأرض و توفير المساحات الملائمة لأنشطة المدن و منح امتيازات تفضيلية لإمدادات الماء والكهرباء والوقود.  
١١. عوامل أخرى: بالإضافة الى ماسبق هنالك مقومات أو عوامل أخرى مساعدة مثل توفر البيانات والمعلومات المختلفة للمستثمرين سيما ذات العلاقة بفرص الاستثمار. توفر دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المراد الاستثمار فيها. التنسيق والتعاون مع المدن الصناعية المجاورة على أساس تكاملي وليس تنافسي وذلك من خلال تنسيق الاجراءات والحواجز فيما بينها (الكواز واخرون، المصدر السابق: ١٥٦).

### رابعا: المعوقات الرئيسية امام نجاح المدن الصناعية :

ان المدن الصناعية و المستثمرين التي يتعاملون فيها تكون معرضا للفشل وخاصة في الدول التي لم تقم بأبناء المدن الصناعية على اساس تخطيط علمي مدروس، ويمكن تحديد أهم المعوقات التي تقف امام تطور المدن الصناعية بالآتي:

١. عدم وجود التخطيط المسبق او عدم وجود التخطيط المدروس: عدم وجود تخطيط و تنسيق مسبق مع برامج التنمية الاقتصادية في الدولة، بحيث تتلائم مع السياسات المالية و النقدية و التجارية لأجل تشجيع انشاء المعامل و التصنيع المحلي و جذب الاستثمار الاجنبي (مصباح، المصدر السابق: ٧٥).

٢. معوقات مالية و بنكية أو مصرفية: ان المشاكل المالية و البنكية تؤدي الى فشل المدن الصناعية بسبب (نقص النقد الاجنبي و ضعف دور البنوك التجارية).

٣. معوقات و مشاكل ادارية: والتي تتعلق بكيفية ادارة المدن الصناعية باقسامها المتنوعة من الناحية الفنية و الخدمية و المالية، و ذلك لنقص الكفاءات الادارية او لحدوث ازدواجية في المسؤوليات مما يؤدي في النهاية الى ضعف قدرتها في التفاعل مع الاطراف العاملة في المدن الصناعية (الزيدان، المصدر السابق: ٦٦).

٤. الموقع الجغرافي و موقع المشروعات: يعد الموقع الجغرافي للمدن الصناعية من حيث بعدها عن الطرق الرئيسية و المطارات و المواصلات الدولية، وكذلك عدم كفاية مساحات لكل نشاط من الانشطة الموجودة من حيث اختيار موقع المشروعات و من حيث اختيار الموقع الملائم مع احتياجات المشاريع المتوقع انشاؤها يعد عوامل معوقا لاداء النشاط الاستثماري في المدن الصناعية ( مصباح، المصدر السابق: ٧٦).

٥. المعوقات التسويقية: و المتمثلة بعدم امكانية بعض المشروعات داخل المدن الصناعية بتسويق منتجاتها الى الاسواق الخارجية. ولأجل نجاح عملية التسويق فإن المدن الصناعية تحتاج لكثير من الكفاءات الاعلامية و التسويقية والعمل على وضع استراتيجية تسويقية من أجل تحقيق اهداف المدن الصناعية و حل المشاكل التسويقية عن طريق ( الزيدان، المصدر السابق: ٦٦) :

أ: تعريف العالم الخارجي بالمدن الصناعية من خلال عقد الندوات و المؤتمرات و المعارض الدولية و الاعلان و دعوة المستثمرين من دول العالم لزيارتها.

ب: تشجيع المستثمرين عن طريق الحوافز و المزايا و التسهيلات التي يمكن ان يستفيد منها المستثمرين من جراء استثمارها داخل المدن الصناعية.

ج: انشاء شركات تسويقية ذات امكانية مالية وادارية كبيرة تكون قادرة على تسويق منتجات المدن الصناعية.

٦. عدم كفاية البنية التحتية و المؤسسات المساعدة: البنية التحتية من المقومات الاساسية لجذب الاستثمارات، فكلما ضعفت هذه البنية انخفضت كفاءة اداء المدن الصناعية و تراجع الاقبال عليها و انتهت بالفشل المشاريع الموجودة داخل المدن الصناعية (مقداد و القدرة، المصدر السابق : ٢٧).

٧. المعوقات القانونية: عدم وضوح القوانين أو عدم مواكبة القوانين المتداولة في المدن الصناعية للتطورات الاقتصادية العالمية مما يؤدي الى تقليص تدفقات الاستثمارات الاجنبية فضلا من عدم تطبيق القوانين و التشريعات التي تحكم عمل المناطق الصناعية تطبيقا سليما من قبل السلطات المحلية للبلد المضيف ( مصبح، المصدر السابق : ٧٦).

٨. عدم الاهتمام بدراسات الجدوى: حيث يلاحظ المنتع لتجارب البلدان النامية في هذا المجال ان من اهم اسباب ظهور المشروعات الفاشلة او (ظهور ما يسمى بالصناعات الفاشلة white elephants)، عدم اهتمام هذه الدول بدراسات جدوى المشروعات بشكل عام و المشروعات الصناعية بشكل خاص، و الغموض الذي يكتفها حول تحديد اهدافها و احتياجاتها من الموارد، لان نجاح المشروعات يعتمد على جدواها من الناحيتين الفنية و الاقتصادية سواء كانت هذه المشروعات عامة او خاصة (الزيدان، المصدر السابق : ١٥-١٦). ويمكن حصر اهمية دراسات الجدوى للمشروعات الصناعية بالعناصر الاتية:

أ: وسيلة مهمة لاتخاذ القرار الاستثماري السليم(انتاجية و تمويلية).

ب: وسيلة لتقليل من حجم المخاطر و الهدر في استخدام الموارد الاقتصادية.

ج: وسيلة لتحقيق الاستخدام الامثل للموارد.

د: وسيلة لتعظيم العائد على راس المال المستثمر.

هـ: وسيلة لتحقيق الحد الادنى من التكاليف.

و: وسيلة مهمة في استحصال موافقة الجهات المعنية على قبول المشروعات الاستثمارية.

## المبحث الثاني: "الجانب التطبيقي للمبحث"

### دراسة و تحليل البيانات الخاصة بالنشاط و الاستثمار المشاريع داخل المدن الصناعية و خارجها

#### (المدينة الصناعية في السلمانية - عربت) أمودجا

#### اولا: واقع القطاع الصناعي في محافظة السلمانية :

تعد محافظة السلمانية احدى أهم محافظات اقليم كردستان وذلك لما تتمتع بها من مقومات و موارد تؤهلها لكي تكون رائدة في المجال الصناعي على مستوى اقليم كردستان خصوصا و على مستوى العراق بشكل عام .

بعد سنة ٢٠٠٦ زادت عدد المشاريع الصناعية في اقليم كردستان على العموم و في محافظة السلمانية على وجه التحديد وذلك بسبب عاملين رئيسيين وهما: الانفتاح الاقتصادي في اقليم كردستان و زيادة حجم الاستثمارات المحلية و الاجنبية، وكذلك تأسيس هيئة الاستثمار في اقليم كردستان سنة ٢٠٠٦ التي ساهمت في اتاحة الفرصة امام المستثمرين، هذه التطور و النشوء استمرت حتى نهاية سنة ٢٠١٣ (قبل بدء مظاهر الازمة المالية و الاقتصادية في اقليم كردستان). و الجدول الاتي يبين عدد و نوع المشاريع الصناعية في محافظة السلمانية و كذلك بيان حصة محافظة السلمانية من اجمالي المشاريع الصناعية في اقليم كردستان .

#### الجدول (١)

#### هيكل القطاع الصناعي في محافظة السلمانية للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٣)

نوع المشاريع	عدد المشاريع في محافظة السلمانية	نوع المشاريع الى اجمالي المشاريع (%)	حصة محافظة السلمانية من اجمالي اقليم كردستان (%)	عدد المشاريع في اقليم كردستان
المشاريع الصغيرة	٥٧٩٩	٩٧.٤١	٥٥.٨٣	١٠٣٨٧
المشاريع المتوسطة	١١٣	١.٩٠	٦٢.٠٩	١٨٢
المشاريع الكبيرة	٤١	٠.٦٩	٤٦.٠٧	٨٩
المجموع الكلي	٥٩٥٣	١٠٠%	٥٤.٦٦%	١٠٦٥٨

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على :

١. بيانات وزارة التخطيط/ جمهورية العراق /الجهاز المركزي للأحصاء، ٢٠١٥ .
٢. بيانات هيئة الاستثمار/ دائرة الدراسات و المعلومات، بيانات منشورة، ٢٠١٦ .

ومن ملاحظة الجدول (١) يتبين بأن :

١. إجمالي عدد المشاريع (الصغيرة ، المتوسطة ، الكبيرة) في محافظة السليمانية بلغت (٥٩٥٣ مشروع) من مجموع (١٠٦٥٨ مشروع) في اقليم كردستان ، وبالتالي حصة محافظة السليمانية اكثر من (٥٥٪) من إجمالي المشروعات الصناعية (الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة) في اقليم كردستان . اجمالاً محافظة السليمانية تأتي بالمركز الاول من حيث عدد المشاريع الصناعية ولكنه ليس بالضرورة أن تكون بالمركز الاول على مستوى الفروع الصناعية الثلاث (الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة) \*.
  ٢. يعتمد هيكل القطاع الصناعي في محافظة السليمانية على كل من المشاريع (الصغيرة ، المتوسطة ، الكبيرة)، على الرغم من اختلاف ترتيب و اهمية المشاريع، الا ان المشاريع الصغيرة احتلت المرتبة الاولى وذلك لكون الصناعات الصغيرة تتميز الصناعة الصغيرة بالسهولة و سرعة التكييف و صغر حجم راس المال الضروي اضافة الى قلة المهارات و الخبرات اللازمة لادارة المشاريع الصغيرة مقارنة بالمشاريع الاخرى (المتوسطة و الكبيرة) .
- اضافة الى المشاريع القائمة فعلاً، هناك مشاريع صناعية اخرى قيد الانجاز، لذا هذه الفقرة الخاصة بعرض عدد المشاريع قيد الانجاز و حجم الرأس المال المخصصة لها في محافظة السليمانية للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٦) وذلك كالآتي:

#### الجدول (٢)

المشاريع الصناعية حسب قيد الانجاز في محافظة السليمانية للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٦)

عدد المشاريع	حصة محافظة السليمانية من إجمالي عدد المشاريع الصناعية في اقليم كردستان (%)	حجم الراس المال (دولار)	حصة محافظة السليمانية من إجمالي حجم الراس المال في اقليم كردستان (%)
٥٧*	٢٨.٧٨ %	٩.٢٨١.٥٥١.٦٨٨	٣٧.١٨ %

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على :

١. بيانات هيئة الاستثمار/ دائرة الدراسات و المعلومات، بيانات منشورة، ٢٠١٦ .
٢. تقارير النشاط الانتاجي السنوي الصادر عن المعامل ، ٢٠١٦ .

\* من حيث عدد المشاريع، فان محافظة اربيل يأتي بعد محافظة السليمانية ، و اخيراً احتلت محافظة دهوك المرتبة الثالثة .

\* المجموع الكلي للعدد المشاريع في محافظة السليمانية للفترة (٢٠٠٦ – ٢٠١٦) تبلغ (٢١٤ مشروع) بحجم رأس المال (٩٦٣.٧٥٨.٤٩٣.٦٧٦.١٤٠ دولار) ، منها (٥٨ مشروع صناعي و حجم رأس المال المشاريع الصناعية (٩.٢٨١.٥٥١.٦٨٨ دولار)، في حين عدد المشاريع غير الصناعية في محافظة السليمانية هي (١٥٣ مشروع) و بحجم رأس المال (٥.٣٠٠ مليار دولار)، وهذه يعني حصة المشاريع الصناعية (٣٧٪) مقابل (٦٣٪) للمشاريع غير صناعية ، وكذلك نسبة و حصة رأس المال للمشاريع الصناعية (٦٦٪) مقابل (٣٤٪) للمشاريع غير الصناعية .

من ملاحظة الجدول (٢) يتبين بأن :

١. ان اجمالي عدد المشاريع الصناعية ( قيد الانجاز) في محافظة السلبيانية للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٦) بلغت (٥٧ مشروع) من مجموع (١٩٨ مشروع) في اقليم كردستان ، وبالتالي حصة محافظة السلبيانية تقريبا (٢٨.٧٨٪) من اجمالي المشروعات الصناعية ( قيد الانجاز) في اقليم كردستان .
٢. ان حجم الراس المال للمشاريع الصناعية قيد الانجاز في محافظة السلبيانية للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٦) بلغت تقريبا (٩.٢٨١.٥٥١.٦٨٨ دولار) من مجموع (١٧.٤٥٧.٧٨٠.٠١١ دولار) في اقليم كردستان ، وبالتالي حصة محافظة السلبيانية تقريبا (٣٧.١٨٪) من اجمالي حجم الراس المال في اقليم كردستان.
٣. على الرغم من ان عدد المشاريع الصناعية\*\* قيد الانجاز في محافظة السلبيانية (٥٨ مشروع) و حصته فقط (٢٩٪) ، لكن محافظة السلبيانية احرزت المرتبة الاولى في توظيف رأس المال المستثمر والتي تقدر بـ (١٠ مليار دولار) و التي تمثل تقريبا (٥٤٪) من اجمالي حجم رأس المال في اقليم كردستان .

### ثانيا: تحليل واقع المدينة الصناعية في السلبيانية - عربت:

١. المقدمة : بدأ برنامج انشاء المدن الصناعية من قبل حكومة اقليم كردستان سنة ٢٠٠٦ تحديداً بعد صدور قانون الاستثمار (قانون رقم ٤ سنة ٢٠٠٦\*)، و على الرغم من التحفظات حول قانون الاستثمار في اقليم كردستان، لكن هذا القانون يعد عاملاً مهماً في تهيئة البيئة الاستثمارية، و حماية حقوق المستثمرين من خلال مجموعة من الاجراءات الادارية و الحوافز و الامتيازات التي تضمنها و هي معظمها لصالح المستثمرين سواء اقليميين منهم أم الأجانب و تشجيعهم لتوظيف رؤوس اموالهم في اقليم كردستان عموماً و محافظة السلبيانية على وجه الخصوص. كما يهدف قانون الاستثمار الى تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المحلية و العمل على توسيع القاعدة الانتاجية و الخدمية في الاقليم و تنمية الموارد البشرية و خلق فرص العمل الجديدة.
- وفي هذا النطاق فان الاهتمام بالقطاع الصناعي يعتبر من اولويات ما يهدف اليه قانون الاستثمار، و هذا ما يدل عليه وجود مديرية متخصصة بشؤون المدن الصناعية ضمن الهيكل الاداري لهيئة الاستثمار من اجل انشاء و تنمية و توسيع المدن الصناعية ، والتي تكون مسؤولة عن وضع الخطط و اتباع سياسة ملائمة و مرنة لتطوير النشاط الصناعي في اقليم كردستان عموماً و على مستوى المحافظات كافة مع مراعات خصوصية و طبيعة العمل الصناعي في كل محافظة على حدة (مقابلة: صلاح حمة خان، ٢٠١٦).

\*\* من حيث عدد المشاريع، محافظة السلبيانية تأتي بعد محافظة اربيل، لكن من حيث حجم رأس المال تأتي محافظة اربيل بعد محافظة السلبيانية ، و بالنسبة لحافطة دهوك من ناحيتي (عدد المشاريع و حجم رأس المال) فأنها تأتي في المرتبة الثالثة و الاخيرة .

\* هذا القانون يمنح استقلالية ادارية و مالية لهيئة الاستثمار، وكذلك كافة الوزارات و الهيئات و الدوائر المعنية ملزمة بتقديم التسهيلات و تيسير عمل المستثمرين و مشارعتهم الاستثمارية و ذلك بالتعاون مع هيئة الاستثمار و تحت اشرافها.

والجدير بالذكر، ان برنامج المدن الصناعية يتكون من انشاء ثلاثة مدن صناعية والتي تتوزع على محافظات الاقليم الثلاثة ( اربيل، السليمانية، و دهوك) وذلك بتخصيص منطقة خاصة للنشاط الصناعي لكل محافظة من المحافظات الثلاثة، وكذلك (وضع تخصيصات مالية لها) ضمن الموازنة العامة \*\*، و ذلك من أجل تقديم كافة الخدمات و التسهيلات اللازمة لتشجيع النشاط الصناعي و تسريع وتائر نمو القطاع الصناعي بحيث يلبي الحاجات اخلية من المنتجات الصناعية و تصدير الفائض منها مستقبلا .

٢. انشاء و تأسيس المدينة الصناعية في السليمانية- عربت: تقع السليمانية شمال الشرقي على الحدود العراقية- الإيرانية ، ومن ناحية البنية التحتية، تمتلك السليمانية فيها بنية تحتية قوية نسبيا خصوصا بعد انشاء مطار السليمانية الدولي سنة ٢٠٠٦ و كذلك انشاء بعض الجسور و الطرق الجديدة، وهذا بالاضافة الى تقدم بعض النواحي المرتبطة بالاتصالات اخلية و الدولية، و اخيرا موافقة فتح الحدود الدولية مع ايران باسم (سيران بن) في منطقة باشاخ. مما مكنها من ان تكون مركز للتبادل التجاري مع الجارة ايران ( نبذة عن تأريخ مدينة السليمانية ، ٢٠١٦ /<http://www.sulresidence.com>).

وفيما يخص بمدينة الصناعية في السليمانية - عربت التي تقع في شمال شرق السليمانية ، وقد أسست في تاريخ (١٩-١٢/٢٠٠٦) بناء على قرار المجلس العليا للحكومة الاقليم المرقم (٧٦٣ \*\*) ، و خصصت مساحة (٣٠٠٠ دونم) لهذا المدينة الصناعية ، و تقسم هذا المساحة وفقا لتصاميم محددة و حسب احتياجات و نوعية المشاريع الموجودة و المرتقبة. و الجدير بالذكر، ان عدة اسباب و مبررات وراء اختيار و تحديد هذا المنطقة كمدينة الصناعية و منها : (مقابلة: صلاح حمه خان، ٢٠١٦)

١. منطقة استراتيجية و ضمن الخطة الاستراتيجية (master plan) للمدينة السليمانية لغاية ٢٠٢٠ .

٢. ان المنطقة مزودة بالايدي العاملة و وسائل النقل وكذلك قريب من السوق الرئيسية في مدينة السليمانية.

٣. ان المنطقة ملائمة من ناحية البيئية و الجيولوجية و الطبوغرافية .

اضافة الى ماسبق تتوافر في محافظة السليمانية مقومات و مستلزمات صناعية و مقومات تجارية قوية بشكل تؤهلها لكي تكون منطقة جذب الاستثمارات لاقامة مشاريع صناعية بحيث تبرر اقامة مدن صناعية لاستيعاب و احتواء هذه المشاريع الصناعية تطويرها تساعد على تحقيق التكامل القطاعي و الاقتصادي اخلية و امكانية تحقيق التكامل الوطني بينها و ذلك عن طريق ربط محافظة السليمانية مع محافظات الاقليم هذا من جهة و بين محافظة السليمانية و بقية محافظات في العراق من جهة الاخرى.

\*\* المدن الصناعية السليمانية تسمى بالمدينة الصناعية - عربت، مع وجود مدن اخرى للمشاريع الصغيرة و المتوسطة حجم تسمى بالمدن الصناعية

الاولى و الثانية.

\*\*\* ان اختيار هذا المنطقة (عربت) كمدينة صناعية بالتشاور مع كل من (وزارة الصناعة و التجارة ، وزارة الزراعة ، وزارة البلديات، هيئة الاستثمار و

هيئة البيئة).

### ثالثا: واقع النشاط و الاستثمار في المدينة الصناعية في السلمانية - عربت:

ان المدينة الصناعية في السلمانية - عربت ، تحوي عدد من المشاريع الصناعية و باحجام المختلفة ، و الجدول (٣) يبين عدد هذه المشاريع الصناعية و حجم راس المال المستثمر فيها:

#### الجدول (٣)

عدد المشاريع الصناعية داخل المدينة الصناعية في السلمانية- عربت و خارجها

المشاريع الصناعية	عدد المشاريع	الحصة النسبية للمشاريع (%)	حجم رأس المال (مليار دولار)	الحصة النسبية لراس المال المشروع (%)	المساحة (دونم)	الحصة النسبية للمساحة المشاريع الى اجمالي المساحات (%)
المشاريع داخل المدينة	٩	٪١٥.٥	٣.١٠٧	٪٣١.٤	٢١٩	٪٤٧.٥٠
المشاريع خارج المدينة	٤٩	٪٨٤.٥	٦.٧٧٧	٪٦٨.٦	٢٤٢	٪٥٢.٥٠
المجموع	٥٨	٪١٠٠	٩.٨٨٤	٪١٠٠	٤٦١	٪١٠٠

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على :

١. بيانات هيئة الاستثمار/ دائرة الدراسات و المعلومات، بيانات منشورة، ٢٠١٦ .

٢. تقارير النشاط الانتاجي السنوي الصادر عن المعامل ، ٢٠١٦ .

يتبين من الجدول (٣) ان :

١. اجمالي عدد المشاريع داخل المدينة الصناعية في السلمانية - عربت هي (٩ مشروع) من مجموع (٥٩ مشروع) و هذا يعني ان نسبة المشاريع الصناعية داخل المدينة الصناعية لا تتجاوز (١٥.٥٪) ، و بالتالي حصة رأس المال المستثمر للمشاريع داخل المدينة الصناعية هي تقريبا (٣ مليار دولار) من مجموع (١٠ مليار دولار) و الذي يشكل (٣١.٤٪) من اجمالي راس المال المستثمر في المشاريع الصناعية في محافظة السلمانية ، أي ان قلة عدد المشاريع و ضآلة حجم راس المال في المدينة الصناعية يؤثر ضعف دور هذه المدينة في جذب الاستثمارات المحلية و الاجنبية.

٢. رغم اهمية و دور المدينة الصناعية ، لكنه على العموم ان القطاع الصناعي في محافظة السليمانية يعتمد بشكل رئيسي على المشاريع الصناعية خارج المدينة الصناعية، و ذلك بسبب ضعف البنية التحتية في المدينة الصناعية هذا من جهة، و قلة التسهيلات و الحوافز في المدن الصناعية والناجحة عن عدم تطبيق البنود المشجعة الواردة في قانون الاستثمار في اقليم كردستان من جهة أخرى .  
بالاضافة الى قلة وعي المستثمرين الصناعيين باهمية انشاء مشاريعهم داخل المدينة الصناعية .  
ولبيان عرض بعض المعلومات الاضافية للمدينة الصناعية في محافظة السليمانية-عربت و ابراز دور المشاريع الصناعية فيها،  
يعرض الجدول الآتي :

#### الجدول (٤)

#### الخصائص و المواصفات العامة للمشاريع داخل المدينة الصناعية في السليمانية - عربت

عدد المشاريع	اسم المشروع	جنسية المستثمر	تأريخ الاجازة	مساحة الارض(دونم)	نوع المنتجات و فعاليات	حجم راس المال المستثمر لكل المشروع (مليون دولار)
١	اراليكس	المختلط	٢٠١٣	١٣٧	لانتاج برؤفيلو و الميوم	75
٢	معمل صبوغ	الاجيني	٢٠١٣	٣	لانتاج تنر و بوياغ	10.٥
٣	BRC	الخلي	٢٠١٣	١٠	لانتاج BRC	16
٤	RECYCLIN TAYAR	الخلي	٢٠١٣	٦	ريسايكلين	1.٥
٥	مدن خاص	المختلط	٢٠١٣	١٠٠٠	مجموعة معامل	75
٦	برلين	الخلي	٢٠١٣	٢٢	لانتاج كييل و مواد كهربائي	١٤
٧	معمل سيارة	الخلي	٢٠١٣	٩٠	لانتاج السيارة(تجميع)	250
٨	معمل حديد	الخلي	٢٠١٥	٣٥	لانتاج الحديد	700
٩	ديوان	الخلي	٢٠١٤	٢٢	لانتاج ادوات منزلية	40

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على :

١. بيانات هيئة الاستثمار/ دائرة الدراسات و المعلومات، بيانات منشورة، ٢٠١٦ .

٢. تقارير النشاط الانتاجي السنوي الصادر عن المعامل ، ٢٠١٦ .

من الجدول (٤) يتبين بأن :

١. ان أغلب المشاريع الصناعية داخل المدينة الصناعية هي للمستثمر المحلي أي تعتمد على الرأس المال المحلي ، وان اهمية هذه المشروعات تأتي كونها تنتج سلعا و منتجات متنوعة .

٢. على الرغم من قلة عدد المشاريع و صغر حجم رأس المال المستثمر للمشاريع داخل المدينة الصناعية، لكن تنوع منتجاتها له الدور الحيوي و الفعال في تطبيق و ستراتيجية و احلال الواردات و تقليل الاعتماد على الخارج و تحقيق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات .

**رابعاً: تحليل و تقويم دور المدينة الصناعية في السللمانية-عربت في استغلال الموارد المحلية و تقليل معدلات**

**البطالة:**

من اجل تحليل و تقويم دور المدينة الصناعية السللمانية - عربت في استغلال الموارد المحلية و وخلق فرص العمل الجديدة للأيدي العاملة المحلية سواء كانت ماهرة و غير ماهرة، من الممكن بيان دور عينة من المشاريع داخل المدينة الصناعية و خارجها في استغلال الموارد و القوة العاملة المحلية وكذلك بيان الحصة السوقية لكل منهما، و هي كالآتي :

الجدول (٥)

مقارنة دور المشروعات داخل و خارج المدن الصناعية السلیمانية في محافظة السلیمانية

الحصة السوقية(%)		المواد الاولية المستخدمة(%)		الايدي العامل المستخدمة (%)				راس المال المشروع (مليون \$)	موقع المشاريع
الخارجي	الداخلي	الخارجي	الداخلي	الاجنبي	المحلي	غير ماهر	ماهر		
٠	١٠٠	٠	١٠٠	٠	١٠٠	٦٠	٤٠	٥.٤٤٣	داخل المدن
٠	١٠٠	٨٠	٢٠	٠	١٠٠	٨٥	١٥	١٣.٦٥٤	داخل المدن
٠	١٠٠	٢٠	٨٠	٢	٩٨	٩٠	١٠	٤٠.٠٠٠	داخل المدن
٠	١٠٠	٢٠	٨٠	٧٠	٣٠	٨٠	٢٠	١٠.٤٩٠	داخل المدن
٠	١٠٠	٧٥	٢٥	٣٠	٧٠	٧٥	٢٥	٥٢.٨٧٢	داخل المدن
□								١٢٢.٤٥٩ □ مليون دولار	اجمالي رأس المال المستثمر
٢٥	٧٥	١٠٠	٠	٤٠	٦٠	١٠	٩٠	١٢٨.٠٠٠ □	□ خارج المدن
٠	١٠٠	٠	١٠٠	٠	١٠٠	٥	٩٥	٢٩.٦٤٩	خارج المدن
٠	١٠٠	١٠	٩٠	٥٠	٥٠	٧٠	٣٠	٥٢.٠٠٠	خارج المدن
٠	١٠٠	١٠	٩٠	٢٠	٨٠	٧٥	٢٥	٢٥٠.٠٣٥	خارج المدن
٠	١٠٠	٥٠	٥٠	٠	١٠٠	٩٠	١٠	٨١.٤٢٨	خارج المدن
□								٥٤١.١١٢ □ □ مليون دولار	اجمالي رأس المال المستثمر

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على :

١. بيانات هيئة الاستثمار/ دائرة الدراسات و المعلومات، بيانات منشورة، ٢٠١٦ .

٢. تقارير النشاط الانتاجي السنوي الصادر عن المعامل ، ٢٠١٦ .

يتبين من الجدول (٥) أعلاه بأن :

١. لقد بلغ راس المال المستثمر في المشاريع داخل المدن الصناعية (١٢٢.٤٥٩ مليون دولار) ، بينما في المشاريع خارج المدن الصناعية بلغ (٥٤١.١١٢ مليون دولار) ، وهذا يعني ان حجم راس المال المستثمر للمشاريع خارج المدن الصناعية اكبر بحدود خمسة اضعاف مقارنة بحجم الاستثمار للمشاريع داخل المدن الصناعية، وهذا يدل على ضعف البنية التحتية في المدن الصناعية و عدم امكانتها جذب المستثمرين المحليين و الاجانب ، و بالتالي عدم الاستفادة من قدراتهم المالية و الفنية ٢. دور المشاريع الصناعية داخل المدن الصناعية في خلق فرص العمل للأيدي العاملة المحلية عالية ، لكن غالبية الايدي العاملة المحلية المستخدمة من العمال غير الماهرين ، و نسبة استخدام العمالة الماهرة في ادنى مستوى ، بينما وفرت المشاريع خارج المدن الصناعية فرص العمل للماهرين بنسبة اكبر ، مما يعنى ضعف قدرة المدن الصناعية في جذب العمالة الماهرة و خلق فرص العمل لهم .

٣. على الرغم من المشاكل و العقبات المالية و الادارية امام المستثمرين المحليين و الاجانب في دخولهم الى المدن الصناعية و عدم تشجيعهم لاقامة المشاريع داخل هذا المدن، الا ان دور المدينة الصناعية في السلبيانية - عربت في استغلال الموارد المحلية ليس قليلا ، و من المتوقع ان تزداد هذه النسبة اذا ما حاولت الجهات المعنية توفير المستلزمات الصناعية و منح الحوافز الكافية لجذب المستثمر المحلي و الاجنبي .

٤. واخيرا، بالنسبة للحصة السوقية، على الرغم من اهمية تصدير المنتجات للاسواق الخارجية في الحصول على العملات الصعبة و دعم ميزان المدفوعات، الا ان تلبية جزء من الحاجات المحلية عن طريق الصناعات داخل المدن الصناعية عملية مهمة وذلك لتحقيق نسبة من الاكتفاء الذاتي و وسيلة مهمة لتطبيق إستراتيجية احلال الواردات.

### خامسا: تحديد و تشخيص المعوقات امام المستثمرين داخل المدينة الصناعية في السلبيانية - عربت :

تعاني المدن الصناعية في محافظة السلبيانية- عربت من عدة مشاكل و معوقات تعيق عمل المستثمرين نذكر اهمها على النحو

الآتي:

١. ضعف البنية التحتية الاساسية: عدم وجود برنامج و خطة إستراتيجية واضحة خاصة بتنمية المدن الصناعية السلبيانية - عربت، من حيث توفير البنية التحتية (الطرق و المواصلات ، الكهرباء و الماء ، المجاري، الطاقة) الملائمة بشكل يتماشى مع احتياجات المشاريع الموجودة حاليا و المتوقعة انشاءها مستقبلا. و الجدير بالذكر ان لا توجد طريق رئيسي خاصة بهذه المدينة حتى تسهل عملية نقل احتياجات و مستلزمات بناء و تشغيل المشاريع ، و كذلك لتسهيل عملية نقل و توزيع المنتجات الى المحافظات الاخرى في الاقليم و العراق .

٢. ضعف الخدمات و المستلزمات المساعدة: عدم وجود الخدمات و المستلزمات المساعدة الضرورية في المدينة الصناعية في السلبيانية – عربت، منها عدم وجود مركز أو الوحدة الامنية أو وحدة إطفاء حريق هذا من جهة ، و عدم وجود السوق و المباني السكنية من جهة الاخرى .
٣. ضعف القدرة المالية للمستثمرين: على الرغم من قيام حكومة الاقليم بمعالجة الجوانب القانونية و المالية لمشكلة تمليك الاراضي التي تم تخصيصها للمدينة الصناعية في السلبيانية – عربت ، الا ان المستثمرين يواجهون مشكلة التعويض التي تتم المطالبة بها المالكين السابقين، مما يؤدي الى طرد بعض المستثمرين من المدن الصناعية و كذلك سيؤدي الى اعاقا دخول المستثمرين الجدد الى المدن الصناعية – عربت.
٤. ضعف اعداد دراسات الجدوى الاولية و التفصيلية: ضعف دراسات الجدوى التسويقية و الفنية و الاقتصادية التحضيرية للمدن الصناعية السلبيانية، مما يؤدي الى اتخاذ قرارات خاطئة حول اختيار موقع المشروع ، تحديد و ترتيب المشروعات من الناحية الكمية و النوعية ، وبالتالي عدم فاعلية تاثير المدينة الصناعية في السلبيانية – عربت على النشاطات الاقتصادية المحلي و الاجنبي و تبقى حاجات الاقليم و السوق المحلي غير مشبعة .
٥. عدم وجود سياسة و استراتيجية واضحة: عدم وجود سياسة مالية و تجارية و اقتصادية خاصة بالمدن الصناعية في الاقليم من ضمنها المدينة الصناعية في السلبيانية – عربت، لذا ليس هناك حوافز و تسهيلات اضافية للمشاريع داخل المدن مقارنة بالمشاريع خارج المدن، و هذه سيؤدي بالنتيجة الى عدم تشجيع أو جذب المستثمرين سواء كانوا محليين أم أجانب في التفكير بوضع استثماراتهم و مشاريعهم داخل المدن الصناعية .
٦. عدم وجود هيئة ادارية خاصة بالمدينة الصناعية: ضعف دور الجهات المعنية العامة(الحكومية) و الخاصة (القطاع الخاص) في تقديم الدعم و التمويل والاستشارات الاداية و الانتاجية للمشاريع التي تم انجازها في داخل المدن الصناعية السلبيانية-عربت، وكذلك عدم وجود الهيئة الادارية الخاصة داخل المنطقة لتنظيم و الاشراف على المدينة الصناعية وكذلك لتسيير معاملات المستثمر المحلي و الاجنبي.

## الاستنتاجات و المقترحات

### اولا: الاستنتاجات :

في ضوء ماسبق من التحليل توصلت البحث الى الاستنتاجات الاتية:

١. ان دور المدينة الصناعية في السلمانية-عربت في تطوير القطاع الصناعي و جذب الاستثمارات المحلية و الاجنبية ليس بالمستوى المطلوب . ويعود سبب في ذلك الى عدم وجود برنامج و خطة استراتيجية واضحة خاصة بتنمية المدن الصناعية السلمانية - عربت، من حيث توفير البنية التحتية (الطرق و المواصلات ، الكهرباء و الماء ، المجاري، الطاقة)الملائمة بشكل يتماشى مع احتياجات المشاريع الموجودة حاليا و المتوقعة انشاءها مستقبلا .
٢. ان ضعف البنية التحتية و قلة التسهيلات و الحوافز في المدن الصناعية ادى الى عدم قدرتها على جذب المستثمرين المحليين و الاجانب بالمستوى المطلوب، حيث ان عدد المشاريع الصناعية داخلها لم يتجاوز(١٥٪) وان حجم رأس المال المستثمر فيها (٣٠٪) فقط من اجمالي رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي في المحافظة .
٣. على الرغم من المشاكل و العقبات المالية و الادارية امام المستثمرين المحليين و الاجانب في دخولهم الى المدن الصناعية، الا ان دور المدن الصناعية في استغلال للموارد المحلية و خلق فرص العمل للأيدي العاملة المحلية عالية ، اذ بلغ (٦٢٪) و (٨٠٪) على التوالي.

### ثانيا: المقترحات :

في ضوء ماسبق من الاستنتاجات من الممكن أن يتم اقتراح الأتي:

١. ضرورة قيام حكومة الاقليم بوضع السياسات الاقتصادية بالشكل الذي تؤدي الى تشجيع المستثمرين المحليين و الاجانب لانشاء مشاريعهم و توظيف استثماراتهم داخل المدن الصناعية، وذلك عن طريق منح و زيادة الحوافز و الاعفاءات الضريبية و الجمركية، و العمل على انشاء المصرف الخاص بتمويل المشاريع داخل المدن الصناعية، وكذلك عن طريق استخدام برامج و وسائل الدعاية و الترويج الكفوءة ، وخصوصا من خلال فتح المعارض المتعلقة بالمنتجات و المكننة و الاجهزة الصناعية في داخل الاقليم و خارجها.
٢. ضرورة العمل على تشكيل الهيئة المستقلة لادارة المدينة الصناعية في السلمانية-عربت، وذلك بهدف تسهيل الاجراءات المتعلقة بمنح تراخيص انشاء المشاريع داخل المدن و تسريع معاملات المستثمرين، وكذلك من اجل ايجاد حلول جذرية للمشاكل المتعلقة بتمليك الاراضي و الية تعويضهم .

٣. العمل على تأسيس المكاتب الادارية و الفنية و الاستشارية ذات اتصال مباشر مع المؤسسات الاكاديمية و الجامعات للاستفادة من دراساتهم و استشاراتهم في تطوير المدينة الصناعية في السلمانية - عربت، و كذلك ضرورة العمل على التنسيق المباشر بين الجهات المعنية و بين القطاع الصناعي الخاص و محاولة اقناعهم بالمشاركة في اكمال و تنمية البنية التحتية للمدينة الصناعية في السلمانية - عربت، نظرا لعدم قدرة حكومة الاقليم بتخصيص ميزانية خاصة لتطوير البنية التحتية في المدن الصناعية و توفير مستلزماتها.

٤. ضرورة الاهتمام بتحقيق التنمية المستدامة و خصوصا في مجال المحافظة البيئية، و ذلك عن طريق تصنيف المشاريع حسب درجة تاثيرها و تاثيرها بالبيئة، و العمل على اعادة توزيع المواقع للمشاريع الصناعية بهدف تجنب الاضرار البيئية و حفاظاً على حقوق الاجيال القادمة.

## المصادر والمراجع

## أولاً: المنشورات الرسمية :

- ١ . الأمم المتحدة، ١٩٧٨، دليل تأسيس المناطق الصناعية في الدول النامية، نيويورك.
- ٢ . جمهورية العراق، ٢٠١٥، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي، احصاء المنشآت الصناعية لأقليم كردستان، بيانات منشورة، بغداد .
- ٣ . حكومة اقليم كردستان، ٢٠١٦، هيئة الاستثمار، دائرة الدراسات و المعلومات، بيانات منشورة، اربيل .
- ٤ . حكومة اقليم كردستان، ٢٠٠٦، قانون الاستثمار: قانون رقم ٤ ، حكومة اقليم كردستان .

## ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

- ١ . محمد ناجي الزبيدي، ٢٠٠٨، فاعلية الاستثمار الاجنبي المباشر في انحاء المناطق الحرة، دراسة نماذج مختارة للبلدان اسيوية (الصين، الامارات ، العراق)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد.
- ٢ . ضحي سالم احمد الزيدان، ٢٠٠٤، تقييم المشاريع الصناعية في المناطق الحرة في العراق: اشارة خاصة الى المنطقة الحرة في محافظة نينوى، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الموصل.
- ٣ . نائل محمد ابراهيم مصبح، ٢٠١٢، اهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة: حالة دراسة مدينة غزة الفلسطينية، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر.

## ثالثاً: المجلات :

- ١ . د. اسعد السعدون و هند رفیق، ٢٠٠١، نحو رؤية جديدة للمناطق الاقتصادية الحرة في العراق، مجلة الخليج العربي، العدد(١-٢) مركز الدراسات الخليج العربي، جامعة البصرة .
- ٢ . د. جليل شيعان البيضاوي و د. ربيع قاسم ثجيل، ٢٠٠٦ ، عوامل نجاح المناطق الحرة في الدول النامية، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد (٥) العدد(١٧).
- ٣ . مطايرد وناهد محمد، ٢٠٠٧، العوامل المؤثرة على الاداء التصديري لشركات المنسوجات والملابس الجاهزة بالمناطق الصناعية المؤهلة، مجلة البحوث الادارية، العدد(١)، القاهرة ، مصر.
- ٤ . د. محمد ابراهيم حسين مقداد و د. محمد مصطفى محمود القدرة، ٢٠٠٩، الاستثمار في المدن الصناعية الفلسطينية: " معوقات و طموحات" واثره في توفير فرص العمل: دراسة حالة مدينة غزة، مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد(١٧)، العدد(٢١)، غزة ، فلسطين.

٥. على عباس فاضل و سرمد عباس جواد، ٢٠١١، الاستثمار في المناطق الحرة في العراق (الفرص و التحديات) بحث منشور في الموقع الالكتروني لوزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بغداد.
٦. عبدالرحمن عبدالله، ١٩٩٤، التنمية الصناعية في العالم الثالث، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (٣).
٧. د. سعد محمد الكوازي واخرون، ٢٠١٢، اسهام تحليل البيئة الخاريجية في تحديد التوجه الاستثماري: دراسة تحليلية لاداء عينية من المستثمرين في محافظة دهوك و اربيل، مجلة جامعة نوروز، دهوك، العدد (صفر).

#### رابعاً: الكتب :

١. د. سمير التنير، ١٩٩٧، تصميم اولي للمجمع الصناعي، الطبعة الاولى، بيروت .
٢. حسن عبدالقادر صالح، ١٩٨٥، مدخل الى الجغرافية الصناعية، الطبعة الاولى، دار الشرق للنشر، عمان.

#### خامساً: المستندات العامة :

١. تقارير النشاط الانتاجي السنوي الصادر عن المعامل ، ٢٠١٦ .

#### سادساً: المقابلات :

١. المقابلة مع سيد صلاح همة خان، ٢٠١٦، مدير دائرة المدن و المناطق الصناعية في مديرية العامة للهيئة الاستثمار في محافظة السليمانية، حكومة اقليم كردستان.